

وتتعلق من المعروفة والنوع والكل العرب يريدون منها موافقة عمل  
ومهارة وهذه الالان التي تتصل بهجرتي فوصف من خصه من عبادة شتى  
ويشبهه بالانجيل كما في حاله ويصانته كما وقع في ذلك عليهم السلام على ما قال  
من ان الله اعلم من علم عليهم السلام تعرفوا بهم الحق سبحانه بالايمان والارادة  
في ذلك ينفذ بهجرتي تعرفوا اليه بحكمه لما نهاه عن اكل الشجره وبلاده يا ايها الذين  
شرحنا فيهم زكريا وقال في شرحنا فيهم من تعرفوا الى المعرفة ونحوها  
المعروفه وعبرنا ان تعرفوا للشيخ فذو صفة المسائل التي ذكرها في هذا الكتاب  
بوصفين احدهما كونها يتعرفون عليها المفصولة والذالك سماها مباحين وا  
والثاني كونها عند المعرفة في صدق المتطهري والنشر من شدة وعقد لان  
المباني غير المباحين كما بعلمهم وان علموا وانما تتعالى العلم اتم واجتاز التلثم  
رغمه الله منسائل هذا الباب بالنسبة لانها معقول السعادة ولانها كما قبل  
اول منازل المسائل واول مقام من كان الحرف الله من الظاهري وقال وثو  
به بان من كلامه ما هي من كل كتاب يتبين وبالجملة للمعقول صحة الانبأ في  
نبي كبير كان التنبؤ صغيرا معلوما ومجهولا كان عقلم تتعالى او لا  
اولها فيجب العلم بكونه ملكا موقنا كان او لا في اولها فيجب العلم بان  
صحة ويحب عليهم بكونه ملكا في ذلك لا يجوز الاستعلاء في كل ما تقدم  
ويتم له في معرفة الجورقة والاختلاف الا كما هو من ذلك على وجهه الا كما  
في الرسالة والامام فقال تعالى وتوعدوا الراس جميعا لربها المومنون وعلى  
توليحون وقال تعالى وما لم ينجحوا في ذلك هم الظالمون وقال تعالى يا ايها  
الذبيحة امنوا وتوعدوا الراس في تنصوحي الانية وقال تعالى ان الله يحب المتو  
ابصار الانية وقال في الرسالة والنسبة في حقيقة من كل كتاب وتظاهر قول التلثم  
من كل كتاب وما ضوله من لقار ان التوبة فيجب هتيا من الصقايرو هو كما هو  
اي حجة هذا وقيل ان الصقايرو لا تتغير التوبة وهو ظاهر قوله في رعا  
يد وغي الصقايرو لا يتغير الكليير والكلير فيل ما ورد عليه وعبد عا  
لقتل والزنى والسرقة وعن ابن عباس هي الالمسيرة اية اخرى وفذلي  
منها في جمع الجوامع مسح وثلاثين وانها في الخ لاصغية اذ لنا  
بذلك عدله ولا كبره اذ او جهده فضل وانما من التوبة وغتني ملام زعفر  
الانسان لغو له تعالى وليست التوبة للذبي يعملون الصغيات الانية وهي

لم تطلع

الدم على من لا يسي بعدة  
قال رجل التفسير المزمع كلامه المشتمر من مقوله وتوبة وكونه يتقبل في  
لغوه تعالى قول الذي كبروا ان ينشروا فيهم ما قد سلك وقال عليه  
الصلوة والسلام يجب ان يقطع ما قبله واما توبة المومنين الصالحين فكل  
تقبل فكلها وتقبل لكلها من الاقوال والاعمال والاعمال الصالحة  
يقبل التوبة على عباده من كل شئ في قوله تعالى ان الله يقبل توبة العبد  
وعلى ذنوبه وتقبل التوبة عن الذنوب النعم عن المعصية ما هيبت انها معصية  
الذم على شدة الخمر لا يفرقها من الذم لغير توبة فالله العجل وقال في حقيقة  
الذم تخزن وتوجه على العجل وتعرف كونه لم يقع وقال ان الله يعاقب حقيقة  
الذم بنية الذم على المعصية لعل في الله تعالى في الحديث الذم توبة وعلى  
قد استترك الذنوب ما تغيرت ولا يكون ذنبا لان الله العجل لا يتقبل وينعقد  
بانحجار هذه فتم شرح القائلان وتشرح جامع مختصر فليلا في شرحه الا  
فانهم في الذم عن المعصية والجان وبشره توبة عن اي ذم المومنين الع  
العود اليها بعد ما وابتلى في ان يتذكر ان التائب وهو لا يمكن ان يذكر بان يرد  
المخالف والحقوق التي لها ويلعب منها الجلال في الايمان على ذلك  
المال والحرص ويختم في الك ويحفظ ما لا يملكه من حقوق الله تعالى من الطواف  
والصيام والركعة وكما ترة الامان بالله وغيره الا في جميع الجوامع والارض  
ان تصعد التوبة وحاصلها وهي الذم وتحقق في الاطلاع عن الوفاء يعود  
وتدارك ممكن التدارك وتوجه ولو بعد نفضها عن الذم ولو كان مغيرة مع  
الا حرم على الدنيا اخر ولو كبر عند الجمهور وقال العجل وان لم يرد في  
ارك الحق كان لم يكن مستحقه وهو اذا سطر هذا الشرط كما يستقر  
بوتوبته معصية لا يشتمل عليها في الاخرة وكذا ليس في شرك الا فلاحه تو  
بنة معصية بعدة رجاغ منها كشره الخمر وقال رواد المبريد المظالم مع الا  
مكأن صحيح الامام مع الجمهور توبته وقيل انها لا تصح الا بربها او اهلها  
بان يحضر في ذلك او غيبته او موته تصدق بها عليه ان امته والا يعلم  
بكثر مستلته والتفريع الى الله تعالى من ابرضى عنه فحده انما بان في  
القائلان في ابر وابتلاي به حال كونه طاهر المستغفر انك يا ربي اسيب اس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من توب ولا يستغفر جعل الله له مخرج

الذم على من  
لا يسي بعدة